



2026/10/18

التجربة الصينية في إدارة التنوع والأقليات

دراسة تحليلية في ضوء قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي والسياسات الدينية

مصطفى السراي

● ورقة بحثية



التجربة الصينية في إدارة التنوع والأقليات: دراسة تحليلية في ضوء قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي والسياسات الدينية

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الصادر / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

مصطفى السراي / مدير الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط،
أكاديمي في العلوم السياسية بجامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص

تبحث هذه الورقة في التجربة الصينية المعاصرة المتعلقة بإدارة التنوع العرقي والثقافي والديني، مع تركيز خاص على «قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي» والكتب البيضاء الصادرة عن الحكومة الصينية بشأن السياسات الدينية، ثم تنتقل إلى اختبار مدى قابلية هذا النموذج للإفادة منه في معالجة إشكالية إدارة التنوع في العراق. وتعتمد الدراسة على تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الإعلامية الصادرة عن مؤسسات مثل وكالة أنباء شينخوا، ومكتب إعلام مجلس الدولة (SCIO)، وشبكة CGTN وتهدف الورقة إلى فهم الفلسفة التشريعية الصينية التي تسعى إلى تحويل مفهوم «الوعي بالانتماء إلى الأمة الصينية» إلى إرادة قانونية ملزمة، ودراسة الترابط بين التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، ومناقشة السجل القائم بين المفهوم الصيني للوحدة الذي ينفي التماثل القسري وبين الانتقادات الغربية، مع تسليط الضوء على السياسات الدينية في مناطق الحكم الذاتي مثل شينجيانغ وشيزانغ (التبت).

وتخلص الورقة إلى أن جوهر الدرس المستفاد عراقياً لا يكمن في استنساخ البنية السياسية الصينية، وهو أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه في سياق اتحادي تعددي، بل في ثلاثة مبادئ إجرائية قابلة للنقل: تقنين إدارة التنوع بدلاً من تركها لتوازنات ظرفية، وربط التماسك الاجتماعي بالتنمية لا بالخطاب وحده، وصياغة هوية وطنية جامعة لا تقوم على محو الخصوصيات الثقافية.

المقدمة

تُعدّ الصين واحدة من أبرز الدول التي تتميز بتركيبة ديموغرافية معقدة ومتنوعة، إذ تضم قوميات متعددة وأقليات عرقية ذات خلفيات ثقافية ودينية ولغوية متباينة. وقد شكّلت إدارة هذا التنوع تحدياً مستمراً وفرصة استراتيجية في آنٍ واحد للحكومة الصينية، من

أجل تعزيز الاستقرار الداخلي والتنمية الشاملة. وفي الآونة الأخيرة، اتجهت الصين نحو تأطير سياساتها تجاه الأقليات ضمن أطر قانونية وتشريعية مؤسسية، متجاوزةً بذلك مرحلة السياسات الإدارية العابرة إلى مرحلة التقنين الشامل.

ويبرز في هذا السياق إقرار «قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي»، الذي يعكس تحولاً استراتيجياً في مقاربة الدولة الصينية لإدارة شؤون الأقليات. ولا تتفصل هذه التشريعات عن حزمة من السياسات التنموية والدينية التي تفصلها الكتب البيضاء الرسمية، والتي تدافع عن حق الصين في صياغة نموذجها الخاص الذي يربط بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي وحرية المعتقد المنضبطة بقوانين الدولة.

وفي المقابل، تكتسب إشكالية إدارة التنوع في العراق حدة خاصة؛ إذ إن الدولة العراقية، منذ تأسيسها عام 1921، لم تستقر على صيغة نهائية لإدارة تنوعها، وتراوحت سياساتها بين محاولات الصهر القسري في هوية واحدة وبين نظام محاصصة أفرز، بعد عام 2003، نمطاً من إدارة التنوع قائماً على تقاسم المناصب والموارد أكثر من قيامه على المواطنة المتساوية. ومن هنا تنشأ أهمية النظر إلى التجربة الصينية بوصفها حالة دراسية مقارنة، لا بوصفها قالباً جاهزاً للنقل.

تنطلق الورقة من تساؤل رئيسي حول طبيعة الآليات القانونية والتنموية التي تعتمدها الصين لإدارة أقلياتها، وكيف توازن الدولة بين الحفاظ على هويتها الوطنية الموحدة وحماية الخصوصيات الثقافية والدينية للأقليات، وكيف تردّ على الانتقادات الغربية الموجهة إلى سياساتها. ويتفرع عن ذلك تساؤل ثانٍ: إلى أي مدى يمكن لهذه التجربة أن تقدّم مدخلات قابلة للتوظيف في إصلاح نموذج إدارة التنوع في العراق، وما حدود هذا التوظيف في ضوء التباين البنوي بين النظامين؟

وعليه، نفترض الورقة أن فاعلية النموذج الصيني لا تعود إلى طبيعة النظام السياسي بقدر ما تعود إلى ثلاثة عناصر إجرائية قابلة للفصل عن سياقها: وضوح الإطار القانوني، وربط الاستقرار بالتممية، وصياغة هوية وطنية جامعة لا تلغي الخصوصيات؛ وأن غياب هذه العناصر الثلاثة تحديداً هو ما يفسّر تعرّش إدارة التنوع في العراق.

ولاً: الإطار المفاهيمي لإدارة التنوع في الصين

يقصد بإدارة التنوع، في أدبيات علم السياسة والإدارة العامة، مجموعة السياسات والترتيبات الدستورية والمؤسسية التي تعتمدها الدولة لتنظيم العلاقة بين الجماعات الثقافية والقومية والدينية المكوّنة للمجتمع، بما يحول دون تحوّل الاختلاف إلى صراع. وقد عرفت الممارسة المقارنة ثلاثة نماذج كبرى في هذا المجال. أولها النموذج الاندماجي الصهري الذي يقوم على إذابة الخصوصيات في هوية وطنية واحدة، وقد أثبت محدوديته في المجتمعات ذات التنوع العميق لأنه يولّد مقاومة ثقافية مضادة. وثانيها النموذج التوافقي القائم على تقاسم السلطة بين الجماعات عبر حصص مؤسسية، وهو يوفّر استقراراً أولياً لكنه يميل إلى تجميد الانقسامات وتحويلها إلى بنية دائمة. وثالثها النموذج التعددي الاعترافي الذي يوازن بين مواطنة متساوية وحماية قانونية للخصوصيات الثقافية.

تُعَدّ الصين دولة متعددة القوميات بامتياز، فبحسب التعداد الوطني السابع للسكان لعام 2020، وهو أحدث تعداد شامل، بلغ عدد سكان البر الصيني 1,411,778,724 نسمة، منهم 1,286,311,334 من قومية الهان بنسبة 91.11%، مقابل 125,467,390 نسمة من الأقليات القومية بنسبة 8.89%، يتوزعون على 55 أقلية قومية تعترف بها الدولة رسمياً، ليلبغ مجموع القوميات المعترف بها 56 قومية بما فيها الهان،⁽¹⁾ وقد تراجع

1. بيان التعداد الوطني السابع للسكان (رقم 2)، المكتب الوطني للإحصاءات في الصين، 2021/5/11، للمزيد ينظر الرابط الاتي: بيان التعداد الوطني السابع للسكان (رقم 2). وقت الزيارة 2025/9/30.

إجمالي السكان منذ ذلك الحين ليبلغ نحو 1.405 مليار نسمة بنهاية عام 2025. ويتصدر الأقليات من حيث العدد شعب التشانغ (19.57 مليون نسمة، 1.39% من السكان)، يليه الأويغور (11.77 مليون، 0.84%)، ثم الهوي (11.38 مليون، 0.81%)، فالمايو (11.07 مليون، 0.79%)، والمانشو (10.42 مليون، 0.74%)، والي (9.83 مليون، 0.70%)، والتوجيا (9.59 مليون، 0.68%)، والتبتيون (7.06 مليون، 0.50%)، والمغول (6.29 مليون، 0.45%)، إلى جانب عشرات القوميات الأصغر حجماً⁽²⁾ وتتمو أعداد الأقليات بوتيرة أسرع من الهان؛ إذ ارتفع عددها بين تعدادي 2010 و2020 بنسبة 10.26% مقابل 4.93% فقط للهان، فارتفعت حصتها من إجمالي السكان من 8.49% إلى 8.89%.

ويتجلى هذا التنوع لغوياً ودينياً كذلك؛ فالى جانب الماندرين (البوتونغهوا) تنتشر لغات الأقليات كالأويغورية والتبتية والمنغولية والتشانغية، بل إن فئات واسعة من الهان أنفسهم تتحدث لهجات صينية يعدّها كثير من اللغويين لغات مستقلة، كالكانتونية (يوي)، والشنغهاية (وو)، ولغة فوتشو (مينبي)، والهوكين (مينان)، فضلاً عن الهاكا والغان والشانغ،⁽³⁾ أما دينياً فتعترف الدولة رسمياً بخمس ديانات هي البوذية (بما فيها البوذية التبتية) والطاوية والإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية، إلى جانب انتشار الديانات الشعبية والشامانية وديانة الدونغبا لدى بعض الأقليات.

وجغرافياً، تتركز الأقليات أساساً في المناطق الحدودية شمال شرقي الصين وشمالها وشمال غربيها وجنوب غربيها، وتُعدّ المناطق الغربية الأكثر تنوعاً عرقياً. وتتوزع قومية التشانغ أساساً في قوانغشي، والأويغور في شينجيانغ، والهوي في نينغشيا وقانسو ومناطق متفرقة من البلاد، والمانشو في لياونينغ وجيلين وهيلونغجيانغ، والمايو والي في الجنوب

2. المصدر نفسه.

3. Ethnologue: Languages of the World – China, SIL International: <https://www.ethnologue.com/country/CN/>

الغربي (قويتشو ويوننان وسيتشوان)، والتوجيا في هونان وهوبي. ويعيش نحو 69% من المغول في منغوليا الداخلية، فيما يشكل التبتيون 90.48% من سكان منطقة التبت ونحو ربع سكان تشينغهاي. وتشغل الأراضي التي يقطنها الأويغور والمغول والتبتيون مساحة شاسعة من البلاد على امتداد حدودها الغربية والشمالية، وقد اكتسبت هذه المناطق أهمية استراتيجية متزايدة لموقعها وغناها بالموارد الطبيعية من نفط وغاز ومعادن، ما جعلها محوراً لاستراتيجيات تنمية إقليمية تبقى حقوق التنمية فيها خاضعة للحكومة المركزية في ظل غياب لامركزية حقيقية في السلطة السياسية، الأمر الذي يُنذر بتفاقم التوترات العرقية القائمة.

ومن الناحية المؤسسية، تتمتع الأقليات المعترف بها مبدئياً بقدر من الاستقلال الذاتي في تدبير شؤونها، وهو ما تجسّد في نظام للحكم الذاتي الإقليمي يضم 155 منطقة قومية ذاتية الحكم، منها خمس مناطق على مستوى المقاطعات، هي منغوليا الداخلية والتبت وشينجيانغ وقوانغشي ونيغشيا، إلى جانب 30 محافظة و120 مقاطعة (أو راية) ذاتية الحكم، حيث تتركز الأقليات جغرافياً. ولكن هذا النظام يظل عملياً خاضعاً للسيطرة السياسية للحزب الشيوعي والإدارة المركزية للدولة.

وتمثل منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم نموذجاً بارزاً لمناطق الأقليات، فهي تقع في أقصى شمال غرب البلاد في قلب آسيا الوسطى، وعاصمتها أورومتشي، وتبلغ مساحتها نحو 1.66 مليون كيلومتر مربع، أي سدس مساحة الصين، ما يجعلها أكبر وحدة إدارية على مستوى المقاطعات. وتحدها ثماني دول هي منغوليا وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان والهند، بحدود برية تتجاوز 5,600 كيلومتر. وقد عُرفت تاريخياً باسم (المناطق الغربية)، وتؤكد الرواية الرسمية خضوعها للإدارة المركزية منذ عام 60 قبل الميلاد حين أسست أسرة هان (دائرة حرس المناطق الغربية)، كما شكّلت

عقدة رئيسية على طريق الحرير القديم ونقطة التقاء بين الحضارات والشعوب،⁽⁴⁾ وبحسب تعداد 2020 بلغ عدد سكانها 25.85 مليون نسمة، منهم 11.62 مليون من الأويغور (44.96%) و10.92 مليون من الهان (42.24%)، والبقية من الكازاخ والهنو والقرغيز والمغول وغيرهم، وتصف الوثائق الرسمية تعايشهم بصورة «حبات الرمان المترابطة».

وتتميز التجربة الصينية في كونها تقدّم صيغة مركّبة: فهي من جهة تصرّ على وحدة الدولة والهوية الوطنية الجامعة، ومن جهة أخرى تعترف قانونياً بالخصوصيات القومية وتمنحها أطراً إدارية عبر نظام الحكم الذاتي الإقليمي. وقد عبّرت عن هذه المعادلة صراحةً المادة التفسيرية التي نشرتها وكالة شينخوا تحت عنوان دال هو أن «الوحدة لا تعني التماثل» وهي عبارة تختزل الفلسفة النازمة للقانون الجديد: إن المطلوب تماسك سياسي وطني لا انصهار ثقافي قسري.

وهذا التمييز بين الوحدة والتماثل ذو أهمية تحليلية بالغة عند الانتقال إلى الحالة العراقية؛ لأن الخطاب السياسي العراقي كثيراً ما خلط بين المفهومين: فالدعوة إلى الوحدة الوطنية فُهمت تاريخياً بوصفها دعوة إلى التماثل وإلغاء الخصوصية، فيما فُهم الاعتراف بالخصوصية بوصفه مقدمة للانفصال. وهذا الخلط المفاهيمي أحد الجذور العميقة لأزمة إدارة التنوع في العراق.

ثانياً: الإطار التشريعي والفلسفة القانونية لإدارة التنوع

1- من السياسة إلى التشريع

شهدت البنية التشريعية الصينية تطوراً مفصلياً مع مراجعة وإقرار (قانون تعزيز الوحدة والتقدم الإثنيتين). ووفقاً للتغطيات الرسمية التي وفرتها وكالة أنباء شينخوا، فإن الفلسفة العميقة وراء هذا التشريع تكمن في تحويل مفهوم ترسيخ الوعي بالانتماء إلى الأمة الصينية

4. مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، الكتاب الأبيض قضايا تاريخية تتعلق بشينجيانغ، يوليو 2019.

إلى إرادة وطنية ملزمة قانونياً. ويعني هذا التحول أن مسألة الوحدة العرقية لم تعد مجرد شعار سياسي أو هدف توجيهي، بل أصبحت التزاماً قانونياً تترتب عليه مسؤوليات وحقوق على مستوى مؤسسات الدولة والمواطنين. وهو ما تعكسه المادة (1) من القانون التي تنص على (تم صياغة هذا القانون وفقاً للدستور من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والتقدم، وتقوية الشعور بالانتماء للأمة الصينية، والنهوض ببناء مجتمع الأمة الصينية، وتعزيز تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية).⁽⁵⁾

وتكمن الدلالة المنهجية لهذا التحول في أن السياسات القومية كانت قبل هذا القانون موزعة بين نصوص دستورية عامة ولوائح إدارية وتوجيهات حزبية، وهو ما يجعلها عرضة للتغير بتغير الأولويات السياسية. أما التقنين فينقل إدارة التنوع من حقل السياسة المتغيرة إلى حقل القانون المستقر، ويمنح الجماعات المعنية مرجعية ثابتة يمكن الاحتكام إليها. ويتجلى ذلك في المادة (9) من القانون التي تنص على (تلتزم الدولة بإدارة الشؤون العرقية وفقاً للقانون، وتحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الجماعات العرقية وفقاً للقانون، وتعزز التوعية والتثقيف بشأن الدستور والقوانين، وتعزز الوعي الوطني والوعي المدني ووعي سيادة القانون لدى جميع الجماعات العرقية، وتضامن وحدة وكرامة وسلطة سيادة القانون الاشتراكي، وتشجع تحديث نظام إدارة الشؤون العرقية وقدرات الإدارة على مسار سيادة القانون).⁽⁶⁾

وقد أوضح مكتب إعلام مجلس الدولة الصيني (SCIO) في إحاطاته الرسمية مراحل إقرار هذا القانون وأبوابه الرئيسية، مشيراً إلى أنه يهدف إلى وضع إطار مؤسسي متكامل لترقية التنمية العرقية وضمان السلم الأهلي. ومع دخول القانون حيز التنفيذ، أشارت

5. نص قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الوحدة الوطنية والتقدم (تم اعتماده في الدورة الرابعة للمؤتمر الوطني الرابع عشر لنواب الشعب في 12 مارس 2026)، وكالة أنباء شينخوا، 12/3/2026، للمزيد ينظر الرابط الاتي: <https://www.news.cn/poli-tics/20260313/748e7a2db7764d82b4259c9e1256082e/c.html>

6. المصدر نفسه.

الإحصاءات الرسمية إلى الأهمية الديموغرافية لهذا التشريع بالنظر إلى النسبة المعتبرة التي تمثلها الأقليات القومية ضمن إجمالي التعداد السكاني للصين، مما يجعله حجر زاوية في الاستقرار الديموغرافي الوطني.⁽⁷⁾ وقد حددت المادة (65) موعد نفاذه بالنص على أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليو 2026.⁽⁸⁾

2- مجتمع المصير المشترك بوصفه غاية تشريعية

لا يستهدف الإطار التشريعي تنظيم العلاقة بين الأقليات والدولة فحسب، بل يستهدف خلق «مجتمع مصير مشترك» للأمة الصينية. فالقانون يحدد بوضوح الضوابط التي تمنع التمييز العرقي، ويحفّز في الوقت ذاته التفاعل والتواصل والاندماج بين مختلف المجموعات العرقية. ومن خلال هذه المقاربة تحاول الصين تقديم نموذجها الخاص في إدارة التنوع، وهو نموذج يعتمد على سيادة القانون الموجهة نحو بناء هوية وطنية عليا تتجاوز الانتماءات العرقية الضيقة من دون محوها. وفي هذا الإطار تنص المادة (5) على أن (جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون. جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية متساوية. يُحظر التمييز ضد أي قومية أو اضطهادها).⁽⁹⁾ وهذا ما تؤكد المادة (3) لقانون التي تنص على (من أجل بناء شعور قوي بالانتماء للأمة الصينية، ينبغي علينا توجيه الناس من جميع المجموعات العرقية لترسيخ مفهوم مجتمع ذي مستقبل مشترك، وشرف وعار مشتركين، وحياة وموت مشتركين، ومصير مشترك، وبالتالي تعزيز تماسك الأمة الصينية).⁽¹⁰⁾

7. الصين تراجع مشروع قانون بشأن تعزيز الوحدة والتقدم الإثنيين، وكالة، ARABIC.NEWS.CN، 2026/3/6، للمزيد ينظر الرابط الاتي: <https://arabic.news.cn/20260306/7ba2667c-7b7245338a5100ebfe2979a0/c.html>

8. نص قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الوحدة الوطنية والتقدم، مصدر سبق ذكره.

9. المصدر نفسه.

10. المصدر نفسه.

والملاحظة التحليلية الجديرة بالتسجيل هنا أن القانون لم يكتفِ بحظر التمييز، وهو الحد الأدنى في التشريعات المقارنة، بل رتّب التزامات إيجابية على الدولة في مجالات التنمية والتعليم والثقافة. وهذا الانتقال من المنع إلى الإلزام بالفعل هو ما يميّز التشريع الصيني عن كثير من قوانين مكافحة التمييز التي تكتفي بتجريم السلوك من دون ترتيب واجبات تنموية على الدولة. ومن ذلك ما تقرره المادة (7) من أن تعمل الدولة على تعزيز الوحدة والنضال المشتركين، والازدهار والتنمية المشتركة لجميع الجماعات العرقية، وتعزيز التنمية المنسقة للحضارة المادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية، والنهوض الشامل بتنمية الأمة الصينية وتقديمها. (11)

3- الحكم الذاتي الإقليمي بوصفه أداة إدارية لا سياسية

يقوم النموذج الصيني على نظام الحكم الذاتي للمناطق القومية، وهو نظام يمنح المناطق ذات الكثافة القومية صلاحيات في تسيير شؤونها المحلية وإدارة لغتها وتعليمها وتراثها الثقافي، من دون أن يمسّ ذلك وحدة السيادة والتشريع الوطني. ويتضح ذلك في المادة (8) من القانون التي تنص على (تدعم الدولة نظام الحكم الذاتي العرقي الإقليمي وتعمل على تحسينه، كما تحمي الوحدة الوطنية والتضامن العرقي)،⁽¹²⁾ بالإضافة إلى المواد الأخرى التي تنظم عمل الأقاليم وفق ما ورد من المادة (25) إلى المادة (40).

ويُلاحظ هنا أن الحكم الذاتي في التصور الصيني يُفهم بوصفه ترتيباً إدارياً وتنموياً لا صيغةً لتقاسم السيادة. وهذا الفارق جوهري في المقارنة مع الفدرالية العراقية التي تنطوي على توزيع دستوري للسلطات بين المركز والإقليم، وهو ما يجعل النقل المباشر للنموذج الصيني غير ممكن.

11. المصدر نفسه.

12. المصدر نفسه.

غير أن ما يمكن استخلاصه على هذا المستوى ليس شكل الترتيب المؤسسي، بل وضوح تحديد الاختصاصات. فالإشكالية العراقية المزمنة في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لا تعود إلى مبدأ الحكم الذاتي ذاته، بل إلى غموض النصوص الدستورية المتعلقة بالصلاحيات المشتركة وإدارة الموارد، وإلى غياب قوانين ناظمة تُحوّل المبادئ الدستورية العامة إلى قواعد إجرائية واضحة.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية أداةً للتماسك الاجتماعي

لا يمكن فهم التجربة الصينية في إدارة الأقليات بمعزل عن المقاربة الاقتصادية. فالرؤية الصينية تعتبر أن الجذور الأساسية للتوترات العرقية أو النزعات الانفصالية غالباً ما تكون اقتصادية وتنموية بالدرجة الأولى؛ ولذلك يرتبط «قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي» ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق التنموي في مناطق الأقليات.

وقد أوضحت التحليلات الصادرة عن شبكة CGTN منطق هذا القانون الجديد، مؤكدة أن التماسك الاجتماعي العرقي هو في جوهره نتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية. وتجسد هذه الفلسفة قناعة مفادها أن القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة هي الضمانات الحقيقية للولاء الوطني والوحدة العرقية، لا الخطاب الوطني وحده. وهذا ما تنص عليه المادة (4) (من أجل تعزيز بناء مجتمع ذي مصير مشترك للأمة الصينية، ينبغي لنا تنسيق التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق الازدهار والتنمية المشتركة لجميع المجموعات العرقية بشكل كامل، وضمان أن تكون جميع المجموعات العرقية سادة مصيرها، وبناء وطن روحي مشترك للأمة الصينية، وتعزيز التكامل الشامل والتبادلات والتفاعلات الواسعة بين جميع المجموعات العرقية، وحماية الوطن البيئي الذي يتعايش فيه الإنسان والطبيعة بانسجام، والارتقاء بالأمة الصينية لتصبح مجتمعاً ذا مصير مشترك يتمتع بدرجة أعلى من الهوية وتماسك أقوى).⁽¹³⁾

وتدعم الأرقام الرسمية هذا التوجه؛ ففي مؤتمر صحفي لمكتب إعلام مجلس الدولة استُعرضت بيانات اقتصادية تُظهر نمواً متسارعاً للنااتج المحلي الإجمالي في مناطق الحكم الذاتي الخمس التي تضم نسباً عالية من الأقليات. وهذا النمو ليس مجرد مؤشر اقتصادي، بل هو وفقاً للرواية الرسمية دليل على نجاح الدولة في دمج هذه المناطق في عجلة الاقتصاد الوطني. ويستند هذا التوجه إلى المادة (32) من القانون التي تنص على (يتعين على الدولة تنفيذ فلسفة التنمية الجديدة، ودعم مناطق الأقليات العرقية في تعميق الإصلاح والانفتاح بشكل شامل، والاندماج الكامل في استراتيجية التنمية الوطنية، وتعزيز قدراتها على التنمية الذاتية، وتسريع التنمية عالية الجودة في مناطق الأقليات العرقية، وتعزيز الرخاء المشترك بين جميع الجماعات العرقية، ودفع جميع الجماعات العرقية نحو التحديث الاشتراكي).⁽¹⁴⁾

ولعل أبرز مثال على هذا التحول التنموي ما ورد في الكتاب الأبيض الصادر بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس منطقة شينجيانغ الويغورية ذات الحكم الذاتي، إذ استعرض التقرير إنجازات على صعيد التنمية البشرية أبرزها ارتفاع متوسط العمر المتوقع في المنطقة من ثلاثين عاماً في الماضي إلى سبعة وسبعين عاماً في الوقت الحاضر. وتعكس هذه القفزة في المؤشرات الصحية والاجتماعية حجم الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم، والتي تُوظف بوصفها أدوات سيادية لترسيخ استقرار الأقليات. وهو ما تؤكدته المادة (37) التي تنص على (يتعين على الإدارات المعنية في مجلس الدولة والحكومات الشعبية المحلية على مستوى المقاطعة أو أعلى تعزيز التوزيع الرشيد لموارد الخدمة العامة في مجالات مثل التوظيف والتعليم والرعاية الطبية، وتعزيز التوازن وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، وتعزيز التنمية المنسقة للتعليم على جميع المستويات وبجميع الأنواع في مناطق الأقليات العرقية، وتحسين القدرة على ضمان

14. المصدر نفسه.

الخدمات العامة في مناطق الأقليات العرقية. (15)

ومن منظور تحليلي، تتطوي هذه الأطروحة على افتراض سببي يستحق التوقف: أن الشعور بالانتماء إلى الدولة يتشكل عبر تحسّن ملموس في مستويات المعيشة والخدمات. وأياً كان تقييم الباحث لمجمل السياسات، فإن المؤشرات الديموغرافية والصحية تُعدّ في الأدبيات التنموية من أكثر المؤشرات دلالة على تحوّل بنيوي في الخدمات العامة، وهو ما يجعل هذا البُعد تحديداً أكثر أجزاء التجربة قابلية للنقل إلى سياقات أخرى. وقد ترجمت المادة (33) من القانون هذا الافتراض بالنص على أنه (عندما تقوم الحكومات الشعبية على مستوى المقاطعة أو أعلى، والدوائر ذات الصلة التابعة لها، بصياغة وتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات والتدابير في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها ستكون مفيدة لتعزيز الشعور بالانتماء للأمة الصينية، وتعزيز بناء المجتمع الوطني الصيني، ومفيدة لحماية الوحدة الوطنية ومعارضة النزعة الانفصالية، ومفيدة لتحسين معيشة الشعب وتوحيد قلوبهم. (16)

رابعاً: الجدلية الثقافية — الوحدة مقابل التماثل

تواجه السياسات الصينية تجاه الأقليات، وتحديداً في مناطق مثل شينجيانغ والتبت، انتقادات حادة من دول غربية ومنظمات حقوقية تتهم بكين بممارسة استيعاب ثقافي قسري ومسح للهويات المحلية. وقد استنبتت الآلة الإعلامية والتشريعية الصينية هذه الانتقادات بحملة توضيحية مكثفة رافقت إقرار القانون الجديد.

وتطرح الصين معادلة مفاهيمية واضحة للرد على هذه الاتهامات تتلخص في شعار «الوحدة لا تعني التماثل» ويشرح التحليل الرسمي أن الهدف من قانون الوحدة العرقية ليس

15. المصدر نفسه.

16. المصدر نفسه.

فرض تماثل ثقافي مطلق أو صهر الأقليات في بوتقة ثقافة الهان الأغلبية، بل خلق ولاء سياسي ووطني موحد مع الحفاظ على التنوع الثقافي بوصفه مصدر ثراء للأمة الصينية. وهذه ما تنص عليه مجموعة مواد من القانون التي تؤكد المبدأ، ومنها المادة (6) التي تنص على (إن الشعور بالانتماء للأمة الصينية هو أساس الوحدة الوطنية. وتلتزم الدولة بمبادئ تعزيز القواسم المشتركة، واحترام الاختلافات وتقبلها، وتعزيز التعاون المتبادل والتعايش السلمي بين جميع المجموعات العرقية، وحماية الوحدة العظيمة للأمة الصينية. ويُحظر القيام بأي أعمال تقوّض الوحدة الوطنية أو تُحدث انقساماً وطنياً).⁽¹⁷⁾ والمادة (13) في فقرتها الثانية التي تنص على (تُشكّل الثقافات التقليدية المتميزة لجميع المجموعات العرقية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الصينية. وتلتزم الدولة بتوجيه التحول الإبداعي والتطوير الابتكاري لهذه الثقافات، بما يتماشى مع الثقافة الاشتراكية المتقدمة، وتدعم تعزيز ونشر الثقافة الصينية التقليدية المتميزة).⁽¹⁸⁾

وفي سياق تنفيذ الادعاءات الغربية، نشرت شبكة CGTN مقالات رأي وتحليلات تدافع عن القانون مؤكدة أنه يوفر ضمانات تشريعية لتكافؤ الحقوق لجميع المجموعات العرقية، وتتصدى هذه الكتابات مباشرة للاتهامات المتعلقة بوجود قيود على حرية الزواج أو محاربة اللغات المحلية، وتؤكد الرواية الصينية أن القانون يحمي حق الأقليات في استخدام لغاتها المكتوبة والمنطوقة وتطويرها، وحرية اختيار شركاء الحياة من دون تدخل، معتبرة أن التشريع جاء ليحمي هذه الحقوق لا ليقصرها. وتستند هذه الرواية إلى نصوص صريحة في القانون، منها المادة (15) في فقرتها الخامسة التي تنص على (تحترم الدولة وتحمي تعلم واستخدام لغات الأقليات وكتاباتهما، وتشجع على توحيد وتطبيع ورقمنة لغات الأقليات وكتاباتهما، وتدعم حماية وجمع وبحث واستخدام الكتب القديمة لجماعات الأقليات).⁽¹⁹⁾

17. المصدر نفسه.

18. المصدر نفسه.

19. المصدر نفسه.

والمادة (40) في فقرتها الثانية التي تنص على (تحمي الدولة حرية الزواج للمواطنين. ولا يجوز لأي منظمة أو فرد التدخل في حرية الزواج على أساس العرق أو العادات أو المعتقدات الدينية).²⁰⁾

وبصرف النظر عن موقع الباحث من هذا السجال، فإن ما يعيننا منهجياً هو أن الدولة الصينية وجدت نفسها مضطرة إلى صياغة تبرير معياري صريح لسياستها، أي إلى تقديم القانون بوصفه ضامناً للمساواة، لا أداة للصهر. وهذا في حد ذاته درس مهم: إن سياسات إدارة التنوع تحتاج إلى شرعية خطابية إلى جانب شرعيتها القانونية، وإلى قدرة على مخاطبة الجماعات المعنية والرأي العام الخارجي بلغة الحقوق، لا بلغة الضبط.

خامساً: حرية المعتقد الديني وحوكمة الأقليات

يُعدّ العامل الديني من أكثر الملفات حساسية في إدارة الأقليات في الصين، نظراً لارتباط الدين بالهوية الثقافية لبعض المجموعات، كالإسلام لدى الويغور والبوذية لدى التبتيين. وتتعامل الصين مع هذا الملف عبر سياسة تحددها التوجيهات الحزبية والتشريعات الوطنية، وقد وُثِّقت في سلسلة من الكتب البيضاء الرسمية.

ففي عام 2018، أصدرت الصين كتاباً أبيض شاملاً يوضح سياستها بشأن ضمان حرية الاعتقاد الديني، ويوفر هذا النص الكامل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الممارسة الدينية في البلاد. ويؤكد احترام حرية الاعتقاد وحمايتها، مع اشتراط توافق الأنشطة الدينية مع القوانين الوطنية، وألا تُستخدم لتقويض أمن الدولة أو النظام الاجتماعي. وتمثل هذه الوثيقة المرجعية الأساسية لتعامل الدولة مع الأديان كافة.

وفي تطور لاحق ومحدد جغرافياً، أصدر مكتب إعلام مجلس الدولة في أيلول/سبتمبر 2025 أحدث كتاب أبيض رسمي يؤكد أن منطقة شينجيانغ تضمن حرية المعتقد الديني

20. المصدر نفسه.

بشكل كامل، ويشدد التقرير على أن شينجيانغ تطبق سياسة الحزب الشيوعي بشأن الدين بحذافيرها، بما يهدف إلى تلبية الاحتياجات الروحية للمواطنين مع مكافحة التطرف الديني والنزعات الانفصالية، وتعتبر الحكومة أن حماية الأنشطة الدينية المشروعة جزء لا يتجزأ من حقوق الأقليات. ويتسق ذلك مع المادة (62) من القانون التي تنص على أن (كل من ينظم أو يخطط أو ينفذ أنشطة إرهابية عنيفة أو أنشطة انفصالية عرقية أو أنشطة متطرفة دينية، وتشكل أفعاله جريمة، يكون مسؤولاً جنائياً وفقاً للقانون. (21)

والنهج ذاته طُبّق في منطقة شيزانغ (التبت)، إذ سلّطت التغطيات الضوء على كتاب أبيض خاص بها يؤكد الحماية الفعالة لحرية الدين وتلبية حاجات المؤمنين البوذيين، وتؤكد هذه الوثائق مجتمعةً أن الحوكمة الصينية للأقليات لا تستهدف، وفق الرواية الرسمية، القضاء على الأديان، بل تسعى إلى تكيفها مع المجتمع الاشتراكي الصيني وتخليصها من التأثيرات السياسية الخارجية والنزعات الراديكالية، وهو ما يُعرف في الأدبيات الصينية بمفهوم «صينية» الأديان. وقد كرّست المادة (46) من القانون هذا التوجه بالنص على أنه (يتعين على المنظمات الدينية والمدارس الدينية والأماكن الدينية القيام بالدعاية والتثقيف لتعزيز الشعور بالانتماء للأمة الصينية، والالتزام بتوجه إضفاء الطابع الصيني على الدين في الصين، وتوجيه الدين للتكيف مع المجتمع الاشتراكي، وتوجيه رجال الدين والمؤمنين لمواصلة تقاليد الوطنية، وتعزيز الوئام العرقي والوئام الديني والوئام الاجتماعي. (22)

والمفهوم المركزي الذي تقوم عليه هذه النصوص هو التمييز بين النشاط الديني المشروع المحمي قانوناً وبين ما تصنّقه الدولة خارج هذا الإطار. وهنا يبرز موضع الخلاف الجوهر في التجربة الصينية: إذ إن تحديد حدود المشروعية يعود إلى الدولة وحدها، وهو ترتيب يصعب استتساخه في نظام تعددي تنافسي كالنظام العراقي، حيث تمتلك المرجعيات

21. المصدر نفسه.

22. المصدر نفسه.

الدينية استقلالية راسخة ووزناً اجتماعياً لا يمكن إخضاعه لتعريف إداري. غير أن الفكرة القابلة للنقل تبقى قائمة، وهي الحاجة إلى إطار قانوني واضح ينظم العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية، ويحمي حرية العبادة لجميع المكونات بما فيها الأقليات الأصغر عدداً.

سابعاً: واقع إدارة التنوع في العراق

يمثل العراق واحداً من أكثر مجتمعات المنطقة تنوعاً، فهو يضم العرب والكرد والتركمان والكلدان والسريان والآشوريين والشبك والإيزيديين والصابئة المندائيين وغيرهم، وينقسم دينياً ومذهبياً إلى مكونات متعددة. غير أن هذا التنوع لم يُدر تاريخياً بوصفه مورداً، بل عُولج بوصفه مشكلة أمنية. فقد غلبت على مرحلة ما قبل عام 2003 سياسات الصهر القسري والتعريب والتهجير، وهي سياسات أنتجت ذاكرة جماعية من الظلم ما تزال فاعلة في تشكيل مواقف المكونات من الدولة المركزية.

أما بعد عام 2003، فقد انتقل العراق إلى نموذج مغاير في الشكل، قائم على الاعتراف الدستوري بالتعددية والفدرالية. إلا أن التطبيق العملي أفرز نظام محاصصة تُوزَّع فيه المناصب والموارد على أساس الانتماء المكوناتي، وهو ما أدى إلى نتائج عكسية يمكن إجمالها في أربع مشكلات بنيوية.

المشكلة الأولى هي تسييس الهوية: إذ تحوّلت الهويات الفرعية إلى أدوات في التنافس على السلطة، فباتت النخب السياسية مستفيدة من استمرار الانقسام لا من تجاوزه. والمشكلة الثانية هي غياب التقنين: فعلى الرغم من أن الدستور العراقي يتضمن نصوصاً متقدمة في حماية حقوق المكونات، فإن كثيراً منها بقي معطلاً لعدم صدور التشريعات المنظمة له، فظلت إدارة التنوع رهينة التفاهات السياسية الظرفية. والمشكلة الثالثة هي اختلال التنمية الإقليمية: فالمناطق التي تقطنها الأقليات، ولا سيما سهل نينوى وسنجار ومناطق التماس، تعاني تدهوراً حاداً في البنى التحتية والخدمات، بما يجعل الشعور بالانتماء إلى

الدولة ضعيفاً بالضرورة. والمشكلة الرابعة هي غياب مشروع هوية وطنية جامعة: إذ لم تتجح الدولة العراقية بعد عام 2003 في صياغة سردية وطنية تتجاوز المكونات من دون أن تلغيها.

والمقارنة مع النموذج الصيني تكشف عن تقابل لافت: ففي الحالة الصينية نجد تقنياً شاملاً وإنفاقاً تنموياً موجّهاً وسردية هوية جامعة، وفي الحالة العراقية نجد غياب التقنين واختلال التنمية وتشظي السردية. أي أن العناصر الثلاثة التي تشكّل عماد النموذج الصيني هي نفسها العناصر الثلاثة الغائبة في النموذج العراقي، وهو تقابل يعزز فرضية الورقة.

ثامناً: أوجه الإفادة ومحدداتها

1- المحددات المنهجية للمقارنة

قبل استخلاص أي دروس، لا بد من تسجيل ثلاث محددات تحكم أي مقارنة بين الحالتين. المحدد الأول بنيوي سياسي: فالصين دولة بسيطة ذات حزب حاكم واحد وقدرة تنفيذية مركزية عالية، بينما العراق دولة اتحادية ذات نظام برلماني تعددي وتداول تنافسي للسلطة، وهو ما يعني تبايناً جذرياً في أدوات التنفيذ. والمحدد الثاني يتعلق بطبيعة التنوع: ففي الصين تشكل الأغلبية القومية الكتلة السكانية الساحقة والأقليات نسبة محدودة، في حين أن التنوع العراقي أكثر توازناً وتشابكاً، ما يجعل أي مكّون قادراً على تعطيل النظام لا مجرد المطالبة بحقوق. والمحدد الثالث معرفي: فالمصادر المعتمدة هنا مصادر رسمية صينية تعبّر عن الرؤية المعيارية للدولة، ولا تتيح بطبيعتها قياساً مستقلاً للأثر الميداني، وهو ما يفرض التعامل مع معطياتها بوصفها بياناً لفلسفة الحوكمة لا دليلاً نهائياً على نتائجها.

2- المبادئ القابلة للنقل

المبدأ الأول هو الانتقال من إدارة التنوع بالتفاهات إلى إدارته بالقانون. إن أهم ما يقدمه

القانون الصيني ليس مضمونه، بل وجوده ذاته، أي كون الدولة اختارت أن تجعل إدارة التنوع مادة تشريعية ملزمة بدل تركها لتقديرات إدارية متغيرة. والعراق في حاجة ماسة إلى خطوة مماثلة، تتمثل في إصدار قانون اتحادي شامل لحماية حقوق المكونات ينظم التمثيل والحماية من التمييز والحقوق اللغوية والثقافية، ويحول النصوص الدستورية العامة إلى قواعد إجرائية واجبة النفاذ.

المبدأ الثاني هو ربط التماسك الاجتماعي بالتنمية. فالمنطق الذي تقوم عليه المعالجة الصينية، والقائل إن التماسك نتيجة للإنفاق التنموي لا شرط سابق عليه، ينطبق بقوة على مناطق التنوع في العراق. ويقتضي ذلك تبني برنامج وطني للتنمية المتميزة يخصص موارد استثنائية لمناطق الأقليات والمناطق المتضررة من النزاع، ويُقاس أداؤه بمؤشرات كمية واضحة في الصحة والتعليم والبنى التحتية، لا بمخصصات مالية معلنة من دون متابعة.

المبدأ الثالث هو صياغة هوية وطنية جامعة من دون تماثل. إن معادلة «الوحدة لا تعني التماثل» تقدّم للعراق مخرجاً من ثنائية زائفة حكمت خطابه السياسي لعقود. فالمطلوب ليس الاختيار بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية، بل بناء هوية عراقية جامعة تقوم على المواطنة المتساوية وتحتضن التعدد الثقافي واللغوي بوصفه جزءاً من رصيدها لا تهديداً لها، مع ترجمة ذلك في المناهج التعليمية والإعلام الرسمي والرموز الوطنية.

المبدأ الرابع هو وضوح تقسيم الاختصاصات بين المركز والوحدات المحلية. فبغض النظر عن اختلاف طبيعة الحكم الذاتي الصيني عن الفدرالية العراقية، يبقى الدرس قائماً في أن استقرار العلاقة بين المستويين يتطلب نصوصاً إجرائية دقيقة لا مبادئ عامة قابلة للتأويل المتعارض.

المبدأ الخامس هو تنظيم العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية بإطار قانوني يضمن حرية العبادة لجميع المكونات، ويحمي دور العبادة والتراث الديني للأقليات الأصغر، من دون أن يتحول التنظيم إلى وصاية على المعتقد.

3- ما لا يصلح للنقل

في المقابل، ثمة عناصر في التجربة الصينية غير قابلة للنقل إلى العراق، سواء لأسباب بنيوية أم معيارية. من ذلك اعتماد جهاز تنفيذي مركزي واحد في تحديد حدود المشروعية الدينية والثقافية، وهو ترتيب يتعارض مع طبيعة النظام العراقي التعددي ومع استقلالية المؤسسة الدينية فيه. ومن ذلك أيضاً ربط السياسات القومية ببنية حزبية واحدة تضمن استمراريته عبر الزمن، إذ إن أي إصلاح عراقي لإدارة التنوع يجب أن يُبنى على مؤسسات دستورية قادرة على الصمود أمام تغير الحكومات. وعليه، فإن الإفادة المقترحة هنا إفادة انتقائية وظيفية، تأخذ منطق الحوكمة لا شكل النظام.

الخاتمة

تخلص هذه الورقة، بناءً على تحليل الوثائق والتقارير الرسمية الصينية، إلى أن التجربة الصينية في إدارة التنوع والأقليات تعتمد استراتيجية هجينة متكاملة. فهي من جهة أولى تقوم على التقنين الصارم المتمثل في «قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي» الذي يحوّل الانتماء إلى الأمة الصينية إلى التزام قانوني. ومن جهة ثانية تستخدم التنمية الاقتصادية المكثفة، كما يتضح من مؤشرات الناتج المحلي وارتفاع متوسط العمر المتوقع في شينجيانغ، بوصفها أداة لخلق شبكة أمان اجتماعي تضمن استقرار مناطق الأقليات وتبّعها عن النزعات الانفصالية.

وعلى المستوى الثقافي والديني تميّز الصين بوضوح بين الوحدة السياسية والتماثل الثقافي، فهي ترفض الاتهامات بالاستيعاب القسري، وتؤكد من خلال كتبها البيضاء المتعاقبة حماية اللغات المحلية وحقوق الزواج والأنشطة الدينية المشروعة في كل من التبت وشينجيانغ. إلا أن هذه الحريات تظل محكومة بسقف السيادة الوطنية وبضرورة توافق الممارسات العرقية والدينية مع مسار التطور الاشتراكي ذي الخصائص الصينية، وهو القيد الذي يشكّل موضع الخلاف الرئيس مع المقاربات الليبرالية الغربية.

وبالمحصلة، تقدّم الصين نموذجاً بديلاً في الحوكمة يضع التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية المؤسسية في مرتبة أعلى من المفاهيم الفردانية، مسوّقةً هذا النموذج بوصفه حلاً لحماية الحقوق الجماعية ومنع التفتت المجتمعي، وهو ما يلقي صدى إيجابياً لدى بعض النخب السياسية في العالم النامي.

أما على مستوى الإفادة العراقية، فتخلص الورقة إلى أن تعرّش النموذج العراقي لا يعود إلى وجود التنوع في ذاته، بل إلى غياب ثلاث ركائز مجتمعة: إطار قانوني نافذ، وتنمية

متوازنة في مناطق التنوع، وهوية وطنية جامعة. وأن الإفادة الممكنة يجب أن تكون انتقائية ومشروطة؛ فالفارق البنيوي بين النظامين يحول دون النقل الشكلي، لكنه لا يمنع الاستفادة من منطق الحوكمة الكامن في التجربة، وهو منطق يقوم على تقنين ما هو سياسي، وقياس ما هو معلن، وبناء الانتماء عبر الخدمة لا عبر الخطاب.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
